

دراسة تحليلية لواقع التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة 2015-2017.

An Analytical Study of the Reality of Islamic Financing in Small and Medium Enterprises in Algeria: Al Baraka Bank Algeria Skikda Agency Case Study 2015-2017.

د. سمير عماري¹

Samir AMARI¹

جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة/ الجزائر، s.ammari@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2019/02/22 تاريخ القبول: 2019/06/12 تاريخ النشر: 2019/06/28

© 2019 by Samir Amari. All rights reserved. This article is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

المخلص .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك من خلال دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة خلال الفترة 2015-2017. حيث يوفر التمويل الإسلامي أساليب تمويلية إستطاعت أن تجلب إليها العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول العربية والإسلامية. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة على الرغم من حداثة تأسيسه إلا أنه حقق نتائج إيجابية على الصعيد المحلي من خلال توفيره التمويل اللازم لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تمكينها من المساهمة في التنمية المحلية وخلق فرص عمل.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنك البركة الجزائري، وكالة سكيكدة.

تصنيف JEL: G23

Abstract .

This study aimed to identify the reality of Islamic financing in small and medium enterprises in Algeria, through a case study of Al Baraka bank Algeria- Skikda Agency during the period of 2015-2017. The Islamic financing is offering financing methods that can attract many small and medium enterprises in many Arabic and Islamic countries. Thus, this study concluded that despite of its recent establishment Al Baraka bank Algeria skikda Agency has achieved positive results at the local level by providing necessary funding for some small and medium enterprises in order to empower them to contribute in local development and create jobs.

Key words: Islamic Financing, Small and Medium Enterprises, Al Baraka Bank Algeria, Skikda Agency.

JEL classification codes: G23

1. مقدمة.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام العديد من دول العالم خاصة النامية منها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لما لهذه الأخيرة من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتجلى من خلال مساهمتها الفعالة في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الصادرات، وكذا زيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، لكن بقاء واستمرار هذه المؤسسات مرهون إلى حد ما بمدى توفر التمويل اللازم لها. في هذا الإطار تكمن أهمية التمويل الإسلامي من خلال ما يوفره من أساليب تمويلية إسلامية بديلة، والتي إنتشرت في معظم البلدان العربية والإسلامية، وقد وضعت لنفسها كياناً مستقلاً وشخصية على الصعيد الاقتصادي العالمي، على الرغم من حداثة تجربتها، حيث حققت لنفسها نموا مستمرا في حجم أعمالها، كما تمتلك المجالات والأنشطة الخاصة بها التي استطاعت من خلالها أن تستقطب العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبذلك يعتبر التمويل الإسلامي وسيلة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق المنافسة في السوق المالية نظرا لما يتيح من بدائل للتمويل لهاته المؤسسات وغيرها من شرائح المجتمع. حيث لا تتضمن هذه البدائل فوائد وإنما تقدم التمويل وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية كالمشاركة والمراجعة وقرض الإيجار والقرض الحسن. وبما أن التمويل الإسلامي في الجزائر يقتصر على بنك البركة الجزائري وبدرجة أقل على بنك السلام الجزائري فهما يساهمان بشكل كبير في دعم أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بما يعود بالإيجاب على الاقتصاد الوطني.

1.1. مشكلة الدراسة:

انطلاقا من الأثر الإيجابي الذي يحدثه التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتضح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة من خلال السؤال الجوهرى التالي:

ما هو واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة خلال الفترة: 2015-2017؟

وبغرض الإمام بجميع النواحي التي يتضمنها السؤال الرئيسى تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتمويل الإسلامي، وما هي الضوابط التي تحكمه؟
- فيما تتمثل أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ما هي صيغ التمويل الإسلامي المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة؟

2.1. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الموضوع الذي تناوله، حيث يُعدّ مشكل الحصول على مصادر تمويل ملائمة من أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إما في مرحلة الانطلاق أو في مرحلة الاستغلال، خاصة في اقتصاديات تعتمد على القروض كمصدر رئيسي للتمويل. لذلك فإن الاقتصاد الإسلامي أعطى أهمية بالغة لعمليات التمويل، وذلك من خلال ما يتيح التمويل الإسلامي من أساليب وآليات متعددة ومتنوعة تمثل بدائل تمويلية ملائمة، وهو ما تركز عليه هذه الدراسة.

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- إبراز بعض المفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي.
- التعرف على أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على صيغ التمويل الإسلامي التي يتيحها بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة.
- التعرف على واقع التمويل الإسلامي المقدم طرف بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2017.

4.1. منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الدراسة وأهدافها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لواقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر والمراجع.

2. أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة بارزة في دول العالم، وذلك نظرا للدور الحيوي التي تؤديه في اقتصاديات هذه الدول خاصة النامية منها باعتبارها أداة رئيسية لتحقيق التنمية في مختلف

مجالات الحياة، من هذا المنطلق سيتم من خلال هذا الجزء من الدراسة التعرف على بعض المفاهيم الأساسية حول هذه المؤسسات.

1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعددت التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفها البنك الدولي استنادا إلى معيار عدد العمال على أنها تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل، ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر. أما التي بها ما بين 10-50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50-100 عامل مصنفة كمؤسسات متوسطة (عيسى، 2009، ص273).

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فلقد عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالاتي: " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار، وتستوفي معايير الإستقلالية" (الجريدة الرسمية، 2001، ص5). والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 1. أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري

نوع المؤسسة	حجم العمال	رأس المال (دج)	مجموع
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
صغيرة	من 10 إلى 49 عاما	من 20 إلى 200 مليون	من 10 إلى 100 مليون
متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	محصور بين 200 مليون و 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون

المصدر: بن عاشور ليلى (2009)، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص33.

2.2. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة بعد صدور الأمر 03-01 في سنة 2001 الخاص بتطوير الإستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2001/12/15 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول 2. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2010-2016

المجموع	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
369876	557	369319	2010
392333	572	391761	2011
408340	561	407779	2012
442511	547	441964	2013
482674	544	482130	2014
521407	532	520875	2015
555736	390	555346	2016

المصدر: النشريات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار.

يلاحظ من خلال الجدول أنه إنطلاقاً من سنة 2010 إلى غاية سنة 2016 فإن نسبة الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد قاربت نسبة 50%.

3.2. أهمية التمويل لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يُعد التمويل المالي الأداة الأساسية للحركة الإقتصادية، فبفضله يستطيع المستثمر أن ينفذ فكرة مشروعه ويحقق المنتج أو الخدمة أو الصناعة التي خطط ورسم لها. فكثير من المستثمرون يمتلكون أفكاراً لمشاريع صغيرة ومتوسطة ولكنهم لا يملكون التمويل المالي، ومنهم من يملك التمويل المالي ولكنهم لا يعرفون كيف يستثمرون، وهناك من يملك التمويل المالي ويملك أفكار للاستثمار ويحسن ذلك. فعندما يتوفر التمويل المالي إلى جانب فكرة المشروع تنشأ الشركات

الصغيرة والمتوسطة دون حدوث عقبات في التمويل، فينتج عن ذلك النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية (عبد اللطيف، 2017، ص 87).

إن توفر التمويل المالي يساهم في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسعها الأمر الذي يرجع بالإيجاب على الإقتصاد المحلي للدولة والإقتصاد العالمي، ويعتبر التمويل خاصة المالي من الوظائف الأساسية للإدارة المالية، فمن الطبيعي أنه كلما زاد حجم الإستثمار زاد حجم التمويل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أهمية التمويل، ولعل هذه الأهمية تنبع من القرارات المترتبة على التمويل، كالقرارات التي تتعلق بإختيار مصادر التمويل والتركيبية التي يتكون منها هيكل التمويل. ويجب على البنوك الإسلامية أن لا تنظر إلى حجم ما لديها من تمويل لتغطي به حجما معيناً من المشاريع، بل عليها أن تنظر برؤية أبعد من ذلك لكي تقوم بعملية حسابية عكسية وهي وضع توقع مستقبلي لعدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتطلب السوق وجودها، وبناء على ذلك توقع حجم التمويل المطلوب، ولتسعى بعد ذلك لتوفيره بطرقها الخاصة وتحفيز المستثمرين والمساهمين في البنوك (عبد اللطيف، 2017، ص ص 97-103).

إن أغلب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حاجة إلى التمويل من خلال مصدر خارجي يمولهم رأس مال يساعدهم في تنفيذ مشاريعهم وأعمالهم وذلك لمواجهة نفقاتهم المعيشية، ومهما تنوعت المشروعات إلا أنها تحتاج إلى التمويل لتتطور، ولذا فإن للتمويل دورا فعالا في تحقيق السياسة التنموية للدولة وذلك من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع وكذا تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق الرفع من مستواهم المعيشي (محمد، 2014، ص 35).

3. ماهية التمويل الإسلامي

يعتبر التمويل الإسلامي من بين المواضيع الأساسية في الإقتصاد الإسلامي بشكل عام والمالية الإسلامية بشكل خاص، مما يستلزم توضيح بعض المفاهيم الأساسية حول هذا الموضوع.

1.3. مفهوم التمويل الإسلامي:

توجد العديد من التعاريف حول التمويل الإسلامي من أهمها التالي:

- هو أن يقوم شخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينها بنسبة يتم

الإتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري و الاستثماري (سمير، 2015، ص16).

- هو التمويل المباح الذي يقدم الأموال العينية أو النقدية ممن يملك (البنك) إلى شخص آخر (العميل) ليتصرف بها، وذلك ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعاً (مصرف السلام، 2014).

- أسلوب في التمويل يستند إلى قاعدة فقهية وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو بالعمل وهو ما يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الإقتصادي على أساس الربح، فالتاجر الذي لديه خبرة بالعمل التجاري يمكن أن يدخل السوق بدون مال ويعمل بمال غيره عن طريق تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها، وبما أن التمويل المصرفي يعتمد على تقديم مال مملوك، فيكون الإسترباح فيه بالملك أو بالعمل، أي أن التمويل الإسلامي هو تمويل يعتمد على الملك أساساً للربح، وهذه القاعدة تقتضي أن من ملك شيئاً استحق أية زيادات تحصل في ذلك الشيء، ومثل ذلك لو اشترى تاجر سلعة بثمن ثم باعها بثمن أعلى فإن الزيادة التي حصلت في كمية النقود التي لديه هي أيضاً ملك له (نبيل وعبد الله، 2009، ص13).

من خلال التعريف السابقة يمكن القول التمويل الإسلامي هو أسلوب في التمويل ضمن ضوابط وأحكام الشريعة يعمل على توفير الموارد المالية اللازمة للأنشطة الاقتصادية بهدف استثمارها لتحقيق أرباح مباحة شرعاً.

2.3. أنواع التمويل الإسلامي:

ينظر إلى التمويل الإسلامي من زاويتين، إحداهما تجارية والأخرى مالية كما يلي (محمود وإبراهيم، 2014، ص17):

أ. **التمويل التجاري:** يقصد به ذلك التمويل الذي يقوم فيه المالك بتحديد نوع السلعة وامتلاكها وتحضيرها طبقاً للمواصفات المطلوبة من طرف آخر مع تحمل ما ينشأ عن ذلك من التزامات ومسؤوليات مرتبطة بتملكه للسلعة واستفادته من أموال لديه نتيجة شروط مالية ميسرة للطرف الآخر لقاء ثمن يدخل فيه اعتبار الإسترباح بالمال.

ب. **التمويل المالي:** هو ذلك التمويل الذي لا يتضمن التعامل مع السلعة أو خدماتها مطلقاً، وإنما يترتب عليه تقديم النقد الحالي لقاء نقد آجل، ويتم ذلك من خلال أساليب المضاربة والمشاركة. وبالتالي فإن التمويل المالي هو ذلك التمويل الذي يتضمن إلقاء عبء اتخاذ القرار الاستثماري على الطرف العامل وحده وحصر دور المالك في وضع ما يملكه من نقود في المضاربة أو أرض في المزارعة أو أشجار في المسافات تحت تصرف الطرف الآخر دون أن يكون له الحق في اتخاذ قرارات الإدارة والاستثمار.

مما سبق يمكن القول أن التمويل التجاري يتطلب خبرة ومعرفة تجارية، لأنه يتضمن التعامل بالسلع، حيث أن طبيعة التعامل بما تتضمن تملكها وقبضها وحفظها وصيانتها، وما يتبع ذلك من مخاطر تجارية، مثل احتمال تغير الحال عند عرض هذه السلعة أو الطلب عليها، مما يؤدي إلى تفاوت في الربح والخسارة للذين تتعرض لهما التجارة عامة؛ أما التمويل المالي فلا يتطلب القدر نفسه من الحنكة والمعرفة اللتين يتطلبهما التمويل التجاري، ولا يتعرض لنوع المخاطر التجارية لأنه لا يوجد فيه ما في التعامل مع السلعة من تملك وقبض وحفظ وصيانة.

3.3. الضوابط التي تحكم التمويل الإسلامي:

هناك العديد من الضوابط الشرعية التي تحكم التمويل الإسلامي وتكفل حسن استثمار المال وتنميته، من أهمها ما يلي (صفية وسايح، 2017، ص ص 58، 59):

أ. **ضابط المشروعية الحلال:** ويعني ذلك أن يكون مجال المشروع الصغير حلالاً طيباً.
ب. **ضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية:** وهي المعاني والحكم التي أرادها الشارع من تشريعاته لتحقيق مصالح الخلق في الدنيا والآخرة.

ت. **ضابط المحافظة على المال وحمايته من المخاطر:** حيث أمرنا الإسلام بالمحافظة على المال وعدم تعريضه للهلاك والضياع ولا نعطيه للسفهاء. كما أمرنا بأن نستثمر المال ونمنيه حتى مال اليتيم.

ث. **ضابط الالتزام بالأولويات الإسلامية:** لقد تضمنت الشريعة الإسلامية أولويات الاستثمار ورتبها الإمام الشاطبي في ثلاث مراتب هي: الضروريات والحاجيات والتحسينات. ولذلك لا يجوز إعطاء مشروعات الكماليات الأولية قبل اسفاء الضروريات والحاجيات.

ج. ضابط تنمية المال بالتقليب وعدم الإكتناز: حيث أمرنا الله عز وجل في كتابه الكريم بتجنب اكتناز المال. وكان لنظام زكاة المال دور مهم في منع الإكتناز، وأمر الوصي على مال اليتيم باستثماره حتى لا تأكله الصدقة.

ح. ضابط التدوين المحاسبي لحفظ الحقوق: حيث أمرنا الله عز وجل في كتابه الكريم بتدوين المعاملات، كما اهتم فقهاء الإسلام بفقهاء الكتابة، ولقد احتوى التراث الإسلامي على قرائن تثبت ذلك.

خ. ضابط التوثيق لحفظ الحقوق: حيث أمرنا الله عز وجل في كتابه الكريم بتوثيق العقود والإشهاد عليها، وهو ما نصت عليه العديد من آيات الكتاب المبين.

د. ضابط أداء حق الله في المال وهو الزكاة: حيث تعد زكاة المال فريضة شرعية، ومن أهم مقومات النظام الإقتصادي الإسلامي.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هذه الضوابط تعد من موجبات التمويل الفعال الهادف الى تحقيق التنمية الشاملة، كما أنها من أساسيات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة خلال الفترة 2015-2017

يعتبر بنك البركة الجزائري أول نموذج للبنوك الإسلامية في الجزائر، وهو يحاول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاته المصرفية مثل عدم التعامل بالربا أخذ وعطاء، أو نوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها، كما يقدم بنك البركة الجزائري مختلف التمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يدعم نشاطها وتطورها.

1.4. لمحة تعريفية عن بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام والخاص في الجزائر مقره الرئيسي هو مدينة الجزائر العاصمة، أسس بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض، وشرع في نشاطه المصرفي في سبتمبر 1991. وهو يعتبر بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم، وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية، وهو أول

مؤسسة مصرفية ذات رأس مال مشترك (عام وخاص)، وهو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية سعودية، حيث يمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بينما يمثل الجانب السعودي شركة البركة القابضة الدولية (موقع بنك البركة الجزائري، 2018).

2.4. أهداف بنك البركة الجزائري:

الهدف من إنشاء البنك هو تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على غير أساس الربا وتشمل تلك الغايات على وجه الخصوص ما يلي (عصام، 2010، ص159):

- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر وبراغي القواعد الاستثمارية السليمة؛
- تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي الإسلامي غير الربوي من أجل دفع التنمية الاقتصادية؛
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة ولا سيما تلك القطاعات البعيدة عن أماكن الإفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية؛
- القيام بكافة الأعمال الاستثمارية والتجارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين؛
- تلقي الزكاة وقبول الهبات والإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة لها وحسب الغايات المعتمدة؛
- التوسع على مستوى التراب الوطني والمساهمة في جميع قطاعات الإقتصاد الوطني، والبحث عن مجالات أخرى لجذب الزبائن.

3.4. صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة:

تعتبر وكالة سكيكدة حديثة النشأة نوعا ما، بما أن مدة وجودها بولاية سكيكدة حوالي عن ثلاثة عشرة سنة، حيث افتتحت في 2006/02/03 ومقرها بشارع 62 مجيد بوقادوم، وهي تسعى إلى إثبات وجودها بين مختلف فروع البنوك الأخرى بالولاية من حيث تكوين ورسكلة الموظفين وعصرنة وسائلها من خلال مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في مختلف أساليب العمل بها. ولقد تم إدراج مختلف صيغ التمويل الإسلامي بما تدرجها، حيث من أهم أنواع التمويل الإسلامي التي تقدمها وكالة سكيكدة ما يلي (موقع بنك البركة الجزائري، 2018):

- أ. **المراجحة:** يعرف بنك البركة المراجحة بأنها عملية بيع ثمن الشراء مضاف إليه هامش ربح معلوم ومتفق عليه بيع البائع والمشتري، ويمكن للمراجحة أن تكتسي شكلين إما عملية تجارية مباشرة ما بين البائع والمشتري، أو عملية ثلاثية ما بين المشتري الأخير (مقدم طلب الشراء) وبائع أول (المورد) وبائع تقسيط (منفذ طلب الشراء). حيث يقوم البنك بشراء البضائع من المورد بالحاضر وبيعها لأجل مقابل ربح معلوم يراعى عند تحديد التسديد لأجل مقابل ربح معلوم، كما يراعى عند تحديد التسديد مدى قدرة السيولة النقدية الناتجة للمشروع.
- ب. **الإيجار:** يقوم البنك بشراء المعدات والتجهيزات التي يختارها الزبون ثم يأجرها لهذا الأخير في إطار مشاريع جديدة أو لتوسيع مشروع ما، وتعتبر صيغة التمويل بالإيجار من بين الصيغ الأكثر استعمالا من طرف البنك، وينقسم التمويل الإيجاري حسب موضوعه إلى اعتماد إيجاري على أصول منقولة أو محل تجاري، واعتماد إيجاري على أصول غير منقولة.
- ت. **السلم:** يعرف بنك البركة السلم بأنه عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع وخلافا للمراجحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عمليه، ولكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.
- ث. **المساومة:** هي عقد يبيع من خلاله البنك للعميل منقولا أو عقارا معيناً، بسعر محدد إجمالياً عند إبرام الصفقة، يشبه عقد المراجحة مع فرق مفاده أنه في هذا النوع من التمويلات فإن البنك ليس ملزماً بإطلاع العميل بتفاصيل ثمن البيع وخصوصاً ثمن شراء المنقول أو العقار موضوع التمويل، وكذا مبلغ الهامش المقبوض من البنك.
- ج. **المشاركة:** هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة، مشروع أو عملية توزيع النتائج (خسارة أو ربح) حسب النسب المتفق عليها، تتم هذه المساهمة أساساً على الثقة ومردودية المشروع.
- ح. **الإستصناع:** يعرف بنك البركة الإستصناع بأنه عقد مقاوله الذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع) من الطرف الثاني (الصانع) بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقاً بصفة مجزأة أو لأجل.

خ. **القرض الحسن**: تبرز أهمية هذا القرض خاصة في الحياة الاقتصادية، ذلك أن القرض يقدم خدمة ضرورية للفرد من أجل مزاولة إحدى النشاطات، ولكن ينبغي التنبيه إلى أن القرض في الإسلام ليس أسلوبا استثماريا في حق المقترض، فالاستثمار وتوظيف الأموال في الإسلام يهدف إلى تحقيق عائد ما قد يكون اقتصاديا أو قد يكون معنويا، فالقرض يعتبر من أعظم أساليب توظيف الأموال وتثمينها، ولكنه ممنوع منعاً قاطعاً من اعتباره وسيلة لتحقيق عائد اقتصادي. كما تجدر الإشارة إلى أن بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة يقدم القروض الحسنة بالتنسيق مع اللجان القاعدية لصندوق الزكاة الجزائري لولاية سكيكدة (سمير ودلندة، 2013، ص13).

4.4. حجم التمويل الإسلامي المقدم من طرف بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2017:

الجدول الموالي يوضح الحجم التمويلي المقدم من طرف بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف صيغ التمويل الإسلامي للفترة 2015-2017.

جدول 3. حجم التمويل المقدم من طرف بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة خلال الفترة 2015-2017 القيمة : دينار جزائري

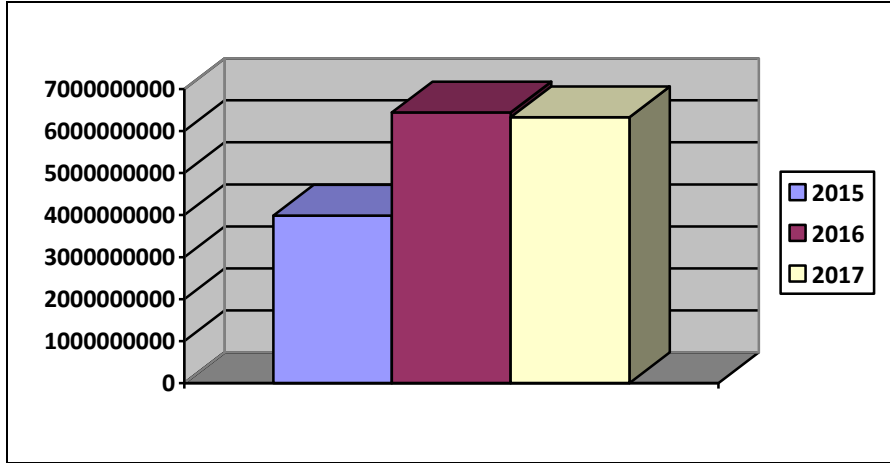
السنوات	2015	2016	2017
المراجعة	5442777	273618114	617820352
الإيجار	137487460	767908743	1444847616
السلم	1059002437	1682971113	1216208337
المساومة	1741131987	2159003669	2049122530
المشاركة	548552330	751516693	513001546
الإستصناع	226099793	250970770	241894168
القرض الحسن	57532363	94928399	78931532
تمويلات أخرى	214512510	461201897	171338587
المجموع	3989761657	6442119398	6333164668

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المقدمة من بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة

من خلال الجدول وبالنظر إلى حجم التمويل المقدم من طرف بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نلاحظ أنه تزايد في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، وهذه الزيادة معتبرة وتفوق نسبة 50%، ويمكن تبرير ذلك برغبة البنك في تحقيق أهدافه وتوسيع نشاطاته بمهدف المساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني بتمويل المشاريع الاستثمارية وفق الصيغ الإسلامية، أما حجم التمويل في سنة 2017 فسجل إنخفاض طفيف مقارنة بسنة 2016، وهذا شيء طبيعي نظرا للظروف الإقتصادية التي تشهدها الدولة الجزائرية وتبنيها سياسة الترشيد في النفقات نتيجة إنخفاض أسعار البترول، والتي أثرت بدورها على جميع المؤسسات بما فيها المؤسسات المالية والمصرفية من حيث حجم نشاطاتها لأن البنوك الجزائرية لا تنشط في فراغ وإنما ضمن بيئة إقتصادية غير مستقرة نسبيا، كما أن محافظة بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة للنتائج التي حققها في سنة 2016 هو تحدي في حد ذاته.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة بمختلف صيغ التمويل قد قدرت بـ 124 مؤسسة سنة 2015 و151 مؤسسة سنة 2016 أما في سنة 2017 فقد قدرت بـ 138 مؤسسة، وما يمكن ملاحظته هو أنّ هناك تطور ملحوظ في عدد هاته المؤسسات خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، إلا أنه عاد للإخفاض في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، وهذا شيء طبيعي راجع إلى الإنخفاض في حجم التمويل المقدم من طرف بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، وهو ما يتضح أكثر من خلال الشكل التالي:

شكل 01: حجم التمويل المقدم من طرف بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة خلال الفترة 2017-2015



المصدر: من إعداد الباحث

5.4. تطور أنشطة بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة حسب الأجل خلال الفترة 2017-2015

بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة كغيره من البنوك الإسلامية فهو يعتمد في تمويلاته على الأجل القصير للتقليل من حجم المخاطر، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول 4. تطور أنشطة بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة حسب الأجل خلال الفترة

2017-2015 القيمة : دينار جزائري

2017	2016	2015	التمويلات
2639029717	2880915795	1815341554	تمويلات قصيرة الأجل
2002546668	2149091031	1332979370	تمويلات متوسطة
1691588283	1412112572	841440733	تمويلات طويلة الأجل
6333164668	6442119398	3989761657	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المعلومات المقدمة من بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة (2018)

من خلال الجدول يتضح أن التمويل قصير الأجل يشكل قيمة مرتفعة مقارنة بالتمويل متوسط الأجل والتمويل طويل الأجل، كما أنّ قيمته إرتفعت في سنة 2016 ثم تراجعت في سنة 2017، والشيء نفسه بالنسبة للتمويل متوسط الأجل.

5. الخاتمة

من خلال هذه الدراسة التي تمت على مستوى بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة، يمكن القول أن بنك البركة الجزائري هو أول تجربة للصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث لقيت أعماله إقبالا مقبولا في السوق المصرفية الجزائرية لأنها تعمل ضمن مبادئ الشريعة الإسلامية، وحظيت بإهتمام كبير من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تتلائم مع مميزات وخصائص هذه الأخيرة، حيث عرف حجم التمويل الإسلامي ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة نظرا لما يقدمه من بدائل تمويلية مميزة، وهو ما تعكسه النتائج المحققة على مستوى بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة.

1.5. النتائج النظرية:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية أهمها:

- تتمثل أهمية التمويل الإسلامي في توفيره بدائل تمويلية إسلامية تستند إلى قواعد فقهية، لقيت انتشارا واسعا في معظم الدول العربية والإسلامية، وهي تهدف إلى تدعيم التنمية وتحقيقها في المجتمعات العربية والإسلامية؛

- يُعد التمويل المالي الأداة الأساسية للحركة الإقتصادية، فبدونه لا يمكن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما لا يمكن لأي مستثمر أن ينفذ أفكاره ويجسدها على أرض الواقع، حيث أن توفير التمويل المالي يعد أكبر عائق لتنفيذ المشاريع الاستثمارية، وبالتالي فإن امتلاكه يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي للدولة والاقتصاد العالمي؛

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور ريادي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال مساهمتها في توفير فرص عمل جديدة وبالتالي تقليل نسبة البطالة، وكذا مساهمتها في القيمة المضافة وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحقيق التكامل بين مختلف الأنشطة الإقتصادية؛

- يعتبر بنك البركة الجزائري نموذجاً للبنوك الإسلامية في الجزائر من خلال عدم تعامله بالربا أخذاً وعطاءً، أو نوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها؛
- يقدم بنك البركة الجزائري مختلف التمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يدعم نشاطها وتطورها؛
- يهتم بنك البركة الجزائري بتقديم التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويقدم مجموعة من صيغ التمويل كالمشاركة والمراجعة وقرض الإيجار والتي تعتبر أكثر ملائمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.5. النتائج الميدانية:

يمكن تلخيصها في التالي:

- بالرغم من أن بركة البركة الجزائري وكالة سكيكدة حديث النشأة إلا أنه حقق نتائج مشجعة ومقبولة من خلال توفيره للتمويل المالي لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالولاية بهدف جعلها قادرة على المساهمة في التنمية المحلية للولاية وتوفير مناصب عمل لشبابها؛
- إرتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة خلال السنوات الأخيرة هو نتيجة للزيادة في حجم التمويل المقدم من طرف بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة لهذه المؤسسات.

3.5. المقترحات:

- من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم المقترحات التالية:
- تسهيل إجراءات الاستفادة من مختلف صيغ التمويل الإسلامي الممكنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك الإسلامية عموماً وبنك البركة الجزائري خصوصاً، وذلك من خلال منحة لتسهيلات أكثر في عملياته التمويلية لهذه المؤسسات؛
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- التوعية بأهمية التمويل الإسلامي كمصدر للتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف المتعاملين الإقتصاديين والعملاء، وتعريفهم بخصائصه، وهو ما من شأنه أن يجنبهم الكثير من المشاكل المتعلقة بالتمويل لمشاريعهم وأفكارهم لأجل تجسيدها فعليا؛
- تنظيم المزيد من المؤتمرات والندوات علمية حول التمويل الإسلامي أو إحدى صيغته من طرف المؤسسات العلمية كمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث.

4.5. آفاق الدراسة:

هناك بعض المواضيع الجديدة بالبحث في الدراسات المستقبلية والتي تم استنتاجها من خلال هذه الدراسة وهي كالتالي:

- إشكالية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- آليات تفعيل الدور الريادي لصيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دراسة مقارنة بين صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. محمود يعرب وإبراهيم الجبوري (2014): دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص17.
- مقال في مجلة:
1. عيسى آيت عيسى (2009): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد6، ص273.
2. صفية يخلف وعلي سايج جبور (2017): دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الشلف، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد02، ص ص59، 58.

مقال منشور في ملتقى:

1. نبيل بوفليح وعبد الله الحترسي حميد (2009): التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، المؤتمر الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي وبدليل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص13.

2. سمير عماري ودلندة بلحسين (2013): إجراءات وتدابير لتفعيل الدور الريادي لصندوق الزكاة الجزائري في مجال الحد من مشكلة البطالة: دراسة حالة صندوق الزكاة بولاية المسيلة 2004-2012، المؤتمر الدولي حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي في التنمية المستدامة، جامعة البليدة1، الجزائر، ص13.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. عبد اللطيف العززي عبده سعيد (2017): دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ص87.

2. عبد اللطيف العززي عبده سعيد (2017): دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ص 97-103.

3. محمد أزهري حسين صديق (2014): تقويم سياسات التمويل الأصغر في النظام المصرفي السوداني: دراسة حالة بنك البركة السوداني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ص35.

4. سمير بركات (2015): كفاءة التمويل الإسلامي: دراسة مقارنة مع آليات التمويل الأخضر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص16.

5. عصام بوزيد (2010): التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة بنك البركة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010، ص159.

التقارير والمنشورات:

1. التقرير السنوي لمصرف السلام (2014)، الجزائر.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2001): المادة 40 من القانون 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رئاسة الجمهورية، الجزائر، العدد 77، ص 05.

مواقع الانترنت:

1. موقع بنك البركة الجزائري:
<http://www.albaraka-bank.com> (consulté le 28/12/2018).

ترجمة المراجع باللغة الإنجليزية:

All Bibliography List in English:**Books:**

1. **Mahmoud Ireb and Ibrahim Al-Juburi (2014):** the Role Of Islamic banks in Financing and Investment, Hamed House for publishing and distribution , Oman, Jordan, Ed 1, p 17.

Journal article:

1. **Issa Ait Issa (2009):** Small and Medium enterprises in Algeria: prospects and limitations, North Africa economics magazine, Algeria, issue 6, p 273.

2. **Safia yakhlef and ali saih Jabbour (2017):** the Role Of Islamic Financing in the Development Of Small and Medium Enterprises in Algeria: Algerian Pond Bank Case Study Chlef Agency, perspective magazine management science and economics, University of M'sila, Algeria, issue 2, pp 58, 59.

Seminar article:

1. **Nabil boflih and Abdel Allah alhatrsi Hamid (2009):** Islamic Financing as a Way to Meet the Challenges Of the Global Financial Crisis, the International Conference on the crisis in the financial and banking system and an alternative Islamic banks, University of Islamic sciences Emir Abdelkader, Constantine, Algeria, p 13.

2. Samir Ammari and dalinda belhocine (2013): Procedures and Measures to Activate the Leading Role Of Zakat in Reducing Unemployment Problem: a Case Study of Zakat Fund to M'sila 2004-2012, International Conference on the role of Islamic Financing nonprofit in sustainable development, University of Blida1, Algeria, p 13.

Theses:

1. Abd ellatif elazazy Abdo Said (2017): The Role of Islamic Financing in the Development of Small and Medium Enterprises: a Case Study Of the U.A.E, doctoral thesis on Islamic sciences, Omdurman Islamic University, Sudan, p 87.

2. Abd ellatif elazazy Abdo Said (2017): the Role Of Islamic Financing in the Development Of Small and Medium Enterprises: a Case Study Of the U.A.E, doctoral thesis on Islamic sciences, Omdurman Islamic University, Sudan, p p 97-103.

3. Mohamed Azaher Hocine Sadiq (2014): Micro Financing Policy Calendar in the Sudanese Banking System: a Case Study Of Sudanese Baraka, doctoral thesis on Islamic sciences, Omdurman Islamic University, Sudan, p 35.

4. Samir Barakat (2015): Efficiency of Islamic Financing: Comparative Study With Green Financing Mechanisms, These to magisters in Islamic sciences, University of Islamic sciences Emir Abdelkader, Constantine, Algeria, p 16.

5. Essam Bouzid (2010): Islamic Financing to Small and Medium Enterprises: the Case Of the Bank Of the Pond, These for magisters in management science, University of kasdi merbah Ouargla, Algeria, 2010, p 159.

Reports and publications:

1. The Annual Report Of the Salam Bank (2014), Algeria.

2. The Official Gazette Of the Republic Of Algeria (2001): article 40 of law 01-18 law includes the promotion of small and medium-sized enterprises, the Presidency of the Republic, Algeria, issue77, p5.

Internet websites:

1. Al Baraka Bank Algeria website:

<http://www.albaraka-bank.com> (consulted on 28/12/2018).

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول
01	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري
02	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2010-2016
03	حجم التمويل المقدم من طرف بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة خلال الفترة 2015-2017
04	تطور أنشطة بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة حسب الآجال خلال الفترة 2015-2017

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل
01	حجم التمويل المقدم من طرف بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة خلال الفترة 2015-2017